*الأسباب اللفظية والمعنويّة لحذف الفاعل، وأوجه حذفه عند أبي البقاء*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

**خلاصة—هذا البحث يبحث في الأسباب اللفظية والمعنويّة لحذف الفاعل، وأوجه حذفه عند أبي البقاء.**

*الكلمات المفتاحية: الأساليب، الفاعل، النحو.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس الأسباب اللفظية والمعنويّة لحذف الفاعل، وأوجه حذفه عند أبي البقاء، حين يعرض سيبويه المثال الذي صدّر به بابه ويقول: "وقد يجوز ضربت وضربني زيدًا"، قال لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت زيدًا منطلقًا، أو متى قلت: زيدًا منطلقًا، ثم قال: والوجه متى رأيت، أو متى قلت زيد منطلق، يعني على الابتداء والخبر لا على نصب المفعولين اللذين ذكرهما سيبويه معنى هذا أننا في حاجة إلى تدبّر (الكتاب) من جديد في ضوء ما ندرس من أبواب النحو، على أن سيبويه لا يتّهم أحدًا باللحن ولا بالخطأ. وإنَّما يقول: قال بعضهم أي: قال بعض العرب. كما قال في أكلوني البراغيث، كما قال هنا حمل "ضربت وضربني زيد" على متى قلت زيدًا منطلقًا، وقد مرّ ذلك بنا حين تحدّثنا عن القول، وإعماله إعمال الظن.

1. *المقالة*

السياق وأثره في الإعمال:

ما زلنا مع المطوّلات والموسوعات مع (اللباب في علل البناء والإعراب) وقد قدّمنا لكم: أن النصّ يكون له أصل في الكتاب، وأنه يحمل في الكتاب على معنى، الذي يقتبسه من سيبويه يستثمره في معركة أخرى، ومن ثَمّ كان أثر سيبويه في النحاة جميعًا، وأقول: إذا قرأتم كتابًا كـ(اللباب) يمكننا أن نقف عند هذا الموضوع وقفة المتأمل الذي يرى هل أخذ أبو البقاء من سيبويه شواهده على وجهها، أم أنه استثمر هذه الشواهد في غير ما وضعت له، كأن تُساق للدفاع عن شيء آخر.

كما بينَّا في قول امرئ القيس:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فَلَوْ أَنا مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ | \* | فَإِنِّي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ |

حيث ذكر سيبويه أنه رفع "قليلٌ"؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وكان هذا بمثابة الاستطراد، بينما ذكره أبو البقاء على هذا في ميدان الصراع؛ لكن سيبويه لم يذكره في ميدان الصراع.

ويقول سيبويه: وقد يجوز ضربت وضربني زيد، مثل هذا التركيب لا يفوته، وهيهات أن نتركه هكذا، كيف يقول الإمام: وقد يجوز ضربت وضربني زيد. الأصل أن يقول: ضربت وضربني زيد. كما صرّح في أول الباب.

فسيبويه ذكر في أول الباب: ضربت وضربني زيد، وكان واضحًا أيَّما وضوح، حين قال: "ضربت" فـ"ضرب" فعل ماضٍ، والتاء فاعل، وضربني وجود ياء المتكلم دليل على المفعولية؛ ومن ثمّ كان ضرب من ضربني يطلب زيدًا على أنه فاعل، هذا كلام واضح جدًّا أيما وضوح، ضربت وضربني زيد، ضربت أي: زيدًا، وضربني أي: زيدٌ، إذن عندما يذكره سيبويه مرفوعًا إنَّما يذكره على الوجه الذي يفهمه القاصي والداني.

حين يعرض سيبويه المثال الذي صدّر به بابه ويقول: "وقد يجوز ضربت وضربني زيدًا"، قال لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت زيدًا منطلقًا، أو متى قلت: زيدًا منطلقًا، ثم قال: والوجه متى رأيت، أو متى قلت زيد منطلق، يعني على الابتداء والخبر لا على نصب المفعولين اللذين ذكرهما سيبويه معنى هذا أننا في حاجة إلى تدبّر (الكتاب) من جديد في ضوء ما ندرس من أبواب النحو، على أن سيبويه لا يتّهم أحدًا باللحن ولا بالخطأ. وإنَّما يقول: قال بعضهم أي: قال بعض العرب. كما قال في أكلوني البراغيث، كما قال هنا حمل "ضربت وضربني زيد" على متى قلت زيدًا منطلقًا، وقد مرّ ذلك بنا حين تحدّثنا عن القول، وإعماله إعمال الظن.

قال: ومثل ذلك في الجواز ضربني وضربت قومك، الأصل والكثير أن يقال: ضربني وضربت قومك، هذا هو الذي ذكره العلامة في أول الباب؛ لأن ضربني يحتاج إلى فاعل، وضربت يحتاج إلى مفعول، وإذا جئت به وبعده مرفوع هكذا ضربني وضربت قَوْمُكَ.

قال سيبويه: "الوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومك"، الأول وجه فتحمله على الآخر، فإن قلت: ضربني وضربت قومك فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله؛ لا بد أن تقول: وأجملهم وأحسنهم، وهكذا.

بهذا قال سيبويه: "وترك ذلك أجود" كأنه يمضي بنا إلى السليقة، قال الأخفش سعيد بن مسعدة، وهو تلميذ سيبويه، لكنه هنا أطلقه وأراد به شيخه، قال الأخفش: "فهذا رديء في القياس".

يذكر شيخه على أن القياس أن تقول: "ضربت وضربني قومُكَ" على اعتبار أنه يطلبه فاعلًا لا يطلبه مفعولًا، أما نقلتنا في التطبيق بعد ذلك فهي حول النائب عن الفاعل، كما ذكرها في مجال التطبيق أبو البقاء.

2. الأسباب التي من أجلها يحذف الفاعل:

يعرض لنا أبو البقاء الأسباب التي يحذف من أجلها الفاعل، وقد حصرها في خمسة قال: "إنما حُذف الفاعل لخمسة أوجه":

الأول: "ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض"، هكذا على الإجمال.

الثاني: أن يترك ذكره تعظيمًا له أو احتقارًا.

الثالث: أن يكون المخاطب قد عرفه، وأنت ترى المخاطب هنا قاسمًا مشتركًا بينه وبين سيبويه، بل عند جميع العلماء، يعني: أثر المخاطب في القواعد النحوية، هذه مهمّة جدًّا، يعني حين يقول: والثالث "أن يكون المخاطب قد عرفه"؛ هذا يجعلنا نحذف الفاعل ما دمت أيها المخاطب تعرف الفاعل.

الرابع: أن يخاف عليه. وهنا عبارة سوف تأتي في مناقشتنا وتطبيقاتنا، وهي أن الفرع يتفرّع إلى فرعين: إما أن تخاف عليه، وإما أن تخاف منه، كما قالت المرأة قديمًا: ويلي عليك، وويلي منك يا رجل، ويلي عليك معروفة؛ أني أخاف عليك، وويلي عليك إذا أصابتك مصيبة، وويلي منك من قسوتك، فإذن الخوف إما أن يكون عليه، وإما أن يكون منه كما قال أبو البقاء.

الخامس: ألا يكون المتكلم يعرفه، وهذا ما عبر عنه الأشموني، وعبر عنه الصبان وغيره بالجهل به؛ لكنه آثر أن يعبّر عن ذلك بأن المخاطب لا يعرفه، وهنا سؤال: هل للمُخَاطَب أثر هنا أم المتحدّث؟ وقد يكون المخاطِب؟ ربما، والضبط ليس موجودًا في (الكتاب)؛ لأنه إذا كان المخاطب لا يعرفه فأولى بنا أن نذكره، وربما يفيد ذلك معنًى بعيدًا، وهو أن المخاطب إذا كان لا يعرفه فمن الاختصار أن لا نذكره له؛ لأن ذكره وهو لا يعرفه يكون من باب اللغو. يعني لا يُؤخذ النص على أنه من قبيل الخطأ، ولا من قبيل عدم الاهتمام.

3. الأسباب اللفظية لحذف الفاعل:

وهنا تأتي هذه المناقشات حول النائب عن الفاعل، أو حول ما ذكره العلامة من حذف الفاعل هنا، وأول سؤال هو:

اذكرْ الأغراض اللفظية التي من أجلها يحذف الفاعل؟

الجواب عن السؤال الأول: وهو الأغراض اللفظية التي بسببها يحذف الفاعل فهي كالتالي:

أولًا: لقصد الإيجاز: يعني الذي يكتب العربية أو ينطق بها. إذا أحسن عمد إلى الإيجاز، ولا أقول دون الإطناب؛ لأن الإطناب قد يكون هو البلاغة. أَلَا ترى إلى ما في النظم الجليل من نحو قول الله تعالى: {ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ} [طه: 17، 18] ومعنى ذلك أن السؤال كان {ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ}، والجواب وفق الأساليب العربية: "عَصا" بالعين والصاد والألف؛ لأنه ليس هناك سؤال عن صاحب العصا حتى يقال: "عصاي"، أو "عصاه"، أو "عصانا"، أو "عصى زيد".

ولما كان السؤال يتطلّب الإيجاز، وأن من قال: {ﭹ ﭺ ﭻ} كان الجواب عصا، بحث العلماء في سبب قوله "هي" والياء من عصاي، وما ذكره بعض من الأعمال التي تُسند إلى العصا، وما يتفرّع عن الإمساك بها: {ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ} [طه: 17، 18] وبعضهم قال: لم يذكرها تأدبًا وتعفّفًا، وإنَّما ذكر أشرف ما تستعمل فيه العصا من التوكؤ، وأن يهشّ بها على غنمه.

قال العلماء: وإنَّما أطنب وأطال؛ لأنَّ المقام يتطلّب ذلك، وهو الأنس بالحبيب، فمن كان يتحدّث إلى حبيبه كان على سعة في ألفاظه لا يميل إلى الإيجاز في مقام يقتضي الإطناب؛ فإن البلاغة الإيجاز، ولكل مقام مقال، ولكل حادثة حديث، فأنت تعمد إلى الإيجاز وهو مطلوب، فيدفع ذلك بك، ويحدو بك إلى أن تحذف الفاعل.

ومن ذلك قوله تعالى: {ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ} [الحج: 60] عاقب هو، ولكن عُوقب به -أي: عاقبه المعاقبون، أو المشركون به، وبغي عليه، ثم بغى عليه باغٍ، إذن و"من عاقب" الفعل أصلي الصيغة، وهو مبنيّ للفاعل "عاقب هو بمثل ما عوقب به"، هذا فيه اختصار؛ لأنَّ الأصل أن تقول بمثل ما عاقبه المشركون به، أو المعاقبون، وكذلك ثم بُغي عليه، أي: ثم بغى الباغون عليه، فأنت تقصد إلى الاختصار، وعلى هذا النظم الجليل قصد الإيجاز.

كم من عبارات مشرقة سواء في الشعر أو في النثر تجد القلم إذا كتب بالإيجاز، وقال: جيء بالناس، والتف بكذا، واستحضر كذا، وجرى القلم بأساليب بيانية جميلة ربما تجمع بين الإيجاز وبين القصد الثاني.

ثانيًا: من الأسباب اللفظية قصد السجعة: أي: أن تبتغي زينة لفظية لأسلوبك.

والسجع معناه نهاية الجمل بحرف واحد، وهو يقابل القافية في الشعر، إلَّا أنه يحسن جمل النثر، وكأن العربية ترتقي من نثرها إلى شعرها، ولكن بلا وزن.

قصد السَّجْعَة: يجعلك تفكّر أول ما تفكر في مسألة القصد، وأن القصد والنية شيء استقر في الضمير، فإذا قصدت السجعة ربما دفعك ذلك إلى أن تحذف الفاعل، ومثال ذلك قول بعض الفصحاء: من طابت سريرته حمدت سيرته، لا يستطيع أن يقول سيرته، وإنَّما قال: حمد الناس سيرتَهُ، وبالتالي إن توافق الأواخر في شكل الحرف، فإن اختلاف الحركة يُفسد هذا الصنيع؛ لذلك حذف الفاعل وجاء بالمفعول به "سِيْرَتُهُ" مرفوعًا على أنه نائب فاعل، فقال: "سِيْرَتُهُ" ليتفق ذلك مع قوله "سريرتُه" من طابت سريرته "طاب" فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، و"سريرته" فاعل، وحمدت سيرته، "سيرته" نائب فاعل.

والذي دفع إلى هذا البناء للمجهول، قصد السجعة، ومعنى من طابت سريرته حمدت سيرته، الرجل الذي صفى داخله، ولم يكن شيء في نفسه يكدر عليه صفائه، وصفوه، يقول تعالى: {ﭸ ﭹ ﭺ} [الطارق: 9] معناها أنه لا يمكن أن يفكر في أذى الناس، ولا يمكن أن يطمع فيما بين أيديهم، إنَّما تطيب السريرة بالرضا، وتطيب السريرة كذلك بنزع الحقد والحسد؛ فيلقى الناس وهو على صفاء، ومحبّة فيحمد الناس سريرته أي: لا يذكرونه بالشر، وإنَّما يذكرونه بالحمد والخير بناءً على ما رءوا منه من طيب السريرة وما يترتب عليها؛ لأنه يترتب عليها ما يُوجب حمل السيرة. هذا معنى العبارة.

ثالثًا: من الأسباب اللفظية إصلاح النظم: ومعنى إصلاح النظم، يقول عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز): تقدّم وتأخّر وتعرّف وتنكّر، وتذكر وتحذف؛ لكي يكون بيتك آيةً دالةً على بلاغتك، وحسن نظمك، وقد نبّهنا إلى ذلك في ضوء دراسة تطبيقية على نظم القرآن الكريم، وهي التي عرفت بنظرية النظم، وليس النظم إلَّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، هكذا قال عبد القاهر، وما الذي يقتضيه علم النحو؟ يقتضي علم النحو الترتيب والتأخير والتعريف التنكير، وغير ذلك.

الفراسة والذكاء والعبقرية تكون في معرفة أحكام هذا العلم، يكون في عرض ما تكتب على قواعده، أهي توافق هذه القواعد؟ أهي تخالفها؟ ما الذي تُجيزه؟ ما الذي توجبه ما الذي تمنعه؟ ومن إصلاح النظم ما جاء على منوال البسيط في قول الأعشى:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِيْ | \* | وَعُلِّقَ أُخْرَىَ غَيْرَهَا الَّرجُلُ |

والمعنى: معروف بأنه علّق امرأة وهي علّقت غيره، وهذا الغير بإدخال الألف واللام على غير تعلّق بغيرها يعني كأنها بلا نظام، فقال: عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وعلقت رجلًا غيري، نحن في إصلاح النظم، وفي قصد السجعة، وفي قصد الإيجاز، نحذف الفاعل.

4. الأغراض المعنوية التي من أجلها يحذف الفاعل:

الأغراض المعنوية هي الأغراض التي تتصل بالمعنى، أي: التي هي للبلاغة أقرب منها إلى الصناعة النحوية، فالشّائع بين الناس أنَّ النحو ضمة وفتحة وكسرة، وإذا قلت لإنسان: أنا متخصص في الدراسات اللغوية أو في النحو والصرف، إذا لم يكن على علم وبصيرة يقول لك: وماذا ستقدم في النحو؟ فعل مرفوع، وإنَّ المفعول به منصوب، ماذا ستفعل أنت؟! يأتي إليك بما يشبه الإحباط، أنت تردّ عليه وتقول: لدينا في النحو موضوعات تتجاوز حدود الضمة والفتحة والكسرة.

لدينا الأغراض المعنوية، لدينا العلم بالفاعل الذي يجعل المتحدث يحذفه، كقول الله تعالى: {ﭥ ﭦ ﭧ}، {ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [سبا: 54]، {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ} [هود: 44] من الذي قضي الأمر كله تستقرئ القرآن الكريم ستكتب إن شاء الله من مدده ما لم تكن تتوقع أن تكتبه، وقف عند الأفعال التي بين للمفعول أو الأفعال التي جاءت مبنية لما لم يسمّ فاعلها في القرآن الكريم ستجد الكثير الكثير.

ومن الأغراض المعنوية الآتي:

أولًا: العلم بالفاعل: وكأن النحاة وفي هذه الموسوعة التي هي (اللباب) كأنهم يؤكّدون حقيقة من حقائق العربية، ويبينون للناس سنة من سننها، ومن سنن العربية كما قال ابن مالك في (الألفية): وحذف ما يعلم جائز، وهذا الجواز قد ينتقل من الحكم من اسم الحكم إلى روح ما بعده، وقد ينتقل من صورة اللفظ إلى روح ما بعده، أي إلى روح ما بعده من المغازي التي تكون بين الكلمات، وفنون القول.

إنَّ رجلًا يتفقّد أحوال الجمل؛ فيجد أنَّ هناك من الكلمات ما حذفه يغني عن ذكره بالملايين، كأنَّ الناس أصبحت في ثرثرة، يذكرون كلّ شيء، إذ كان ابن مالك قال: وحذف ما يُعلم جائز، فنحن نقول: وذكر ما يُعلم واجب على عكس القاعدة الله تبارك وتعالى يقول: {ﭥ ﭦ ﭧ}، وأتى بالفعل خلق مبنيًّا للمفعول، أو ما لم يُسمّ فاعله، ولا يصح أن تقول مبني للمجهول، فإن "الله" ليس مجهولًا.

لقد قال الله -تبارك وتعالى: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ} [الزخرف: 78] معنى ذلك أنَّ كل الناس كافرين ومؤمنين مقرّون بأن الله هو الخلاق، وأنَّ الله هو الذي خلق الخلق.

ثانيًا: الجهل بالفاعل: وهذه هي النقطة التي وقفنا عندها مع أبي البقاء: أن يكون المخاطب جاهلًا بها، وقد قال ابن مالك في (التسهيل) بأنَّ الجهل يعود للمتحدث، وذكر ذلك بقوله: "إن لم يعلم من أنبأه إذن المتحدث هو الذي يجهل بالفاعل، وجاهل به لا يعرفه"، ومن ثَمّ لا يقف عند الفعل مبنيًّا على أصله للفاعل، ثم يسكت سكتة طويلة؛ لأن سكوته الطويل سيؤدّي بالضرورة إلى ملل المخاطب إلى ملل الناس، أو أن يتدخل إنسان ويضع له فاعلًا على هواه نبئني، ويسكت، فيأتي فلان فيقول عبد الرحمن.

إنما هو يقول: نبئت بكذا، ولا يعلم من أنبأه، ولذلك قرن ابن مالك ذلك بقوله: "ومنه سُرِقَ المتاع" هذه العبارة يقولها قائل، ويتوجّه بها إلى مخاطب، هيهات أن يكون المخاطب هو الذي يجهل، وأن الذي سرق متاعه هو الذي يعرف اللص، وإنما هو يعلن للمخاطب أو المخاطبين أن متاعه قد سُرق، وفي هذا التركيب يقول: "سُرِقَ المتاعُ"، ومعنى سرق المتاع أي: سرق إنسان لا أعرفه متاعي أو المتاع. دلّ بهذا على أنه لا يعرف من سرقه.

ثالثًا: الإبهام: والإبهام يقابل الإيضاح، إذا لم يتعلق مراد المتكلم بفاعل متعين أو معين، كما في قوله تعالى: {ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ} [النساء: 85] الشاهد في آية النساء أن الله تعالى يقول: "حُيِّيتُم"، ومعنى قوله: "حييتم" حياكم من الذي حيانا، إذا قلت أنا أبنيه للفاعل، يعني: أكون معه في أول أحواله، فأقول: وإذا حياكم المؤمنون بتحية، وإذا حياكم أقاربكم بتحية فحيوا بأحسن منها، لكن إذا حياكم الذين هم ليس بأقاربكم، فلا تحيوا بأحسن منها، هذا ليس غير معقول.

إنما لم يقصد هنا فاعل بعينه، لذلك جاء السرب مكشوفًا واضحًا في أنه بناه لما لم يُسمَّ فاعله، أو بناه للمفعول؛ لأنه -سبحانه وتعالى- لا يقصد فاعلًا بعينه، وإنما يريد أن يبين لعباده أن أي إنسان أتى إليكم بهدية فكافئوه.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى في سورة المجادلة: {ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ}، قال: {ﯹ ﯺ ﯻ} ونحن نعلم أن بناء الفعل "قال" إنَّما يكون هكذا إذا قيل وصام صيم، وباع بيعَ، من القائل بناه للمفعول حتى لا يسمع الناس المتزاحمون في المجالس كلام الرئيس وكلام الشريف، وكلام الغني ويهملوا قول من قال تفسحوا في المجالس، وهو دون هؤلاء، أراد الله أن يقول: انتبهوا من قال لكم تفسحوا في المجالس فأفسحوا، أي: لا تنظروا لذات القائل، إنَّما انظروا إلى أثر الفعل، إلى أثر القول، حين قال لكم تفسحوا في المجالس، إنَّما يريد ألَّا يزعج أحدكم أخاه، وألا يطبق عليه إنَّما يريد الإسلام ألا يختنق الناس، ألا يخنق بعضهم بعضًا.

فإذا قال قائل: تفسحوا في المجالس فأفسحوا، لا تنظروا إلى القائل، هذا أول الإبهام، يعني عدم تعيين فاعل معين، يعني إذا قال قائل أي قائل تفسحوا في المجالس فاسمعوا وأطيعوا.

إذن، لا بد أن آخذ بأيديكم جميعًا إلى معنى الإبهام؛ لأن بعض الناس قد يفهموا خاصة إذا قرأ في الرضي في (شرح الكافي) أن الإبهام تشتاق النفس إلى إيضاحه، بمعنى أن الإبهام قد يكون أبلغ من التعيين.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ